المؤشر السعري
5878.7
بتغير قدره
-9.55
0.16%

«المتحد» يوقع اتفاقية مع مستثمرين لبيع حصته في رأسمال البنك الأهلي

قال البنك الاهلي المتحد (اهلي متحد) انه قد تم الاتفاق بين البنك وعدة مستثمرين على بيع حصته في رأسمال البنك الاهلي، وان عملية بيع الحصة المذكورة سيتم تنفيذها بعد اكثر من ثلاثة اشهر وبعد تحقق الشروط الخاصة بتنفيذ العملية وسنقوم بالافصاح في حينه عن تنفيذ العملية وما قد يترتب عليها واي مستجدات اخرى بشأنها.

مقترح مصرفي يدعو لانتقال العملاء المدينين بين البنوك وتجديد التزاماتهم للحصول على قروض جديدة لتسديد أرصدتهم المدينة

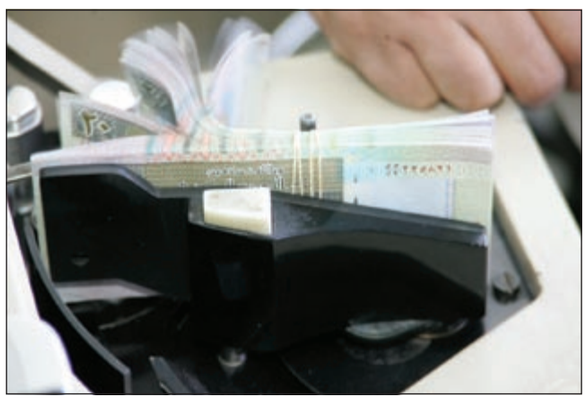

علمت «الأنباء» من مصادر مصرفية أن بعض البنوك المحلية تستعد لتقديم مقترح مصرفي إلى اتحاد مصارف الكويت يتضمن السماح للعملاء بالانتقال بين المؤسسات المالية وتجديد ديونهم لديها حتى يتمكنوا من الحصول على قروض جديدة لسداد الأرصدة المدينة الناشئة عن القروض السابق تقديمها لهم سواء من البنك ذاته أو من بنوك أخرى، مع السماح للبنوك بالحصول على رسوم مناسبة لهذه المعاملات تقررها ضمن إطار يحدده بنك الكويت المركزي.

وأوضحت المصادر أن اتحاد المصارف وعقب بحث المقترح سيقوم برفعه إلى بنك الكويت المركزي للبت فيه، مشيرة إلى ان المقترح يهدف الى تحريك عجلة النمو الاقتصادي في البلاد بما يتلاءم مع الوضع الاقتصادي الحالي للبلاد ويتماشى مع الجهات والمؤسسات المالية المحلية وبما يراعي التوازن المالي في المحافظة على مصالح كل من البنوك وعملائها. وبينت المصادر ان المقترح سيعالج القصور الناتج عن تنفيذ التعليمات الخاصة بالقروض ذات الفائدة الثابتة التي تسمح للعملاء بإعادة جدولة قروضهم عند أي انخفاض في أسعار الفائدة، في الوقت الذي لا تستطيع البنوك إدارة محافظ القروض لديها بطريقة تمكنها من التحوط من الارتفاع المستقبلي لأسعار الفوائد، وذلك لعدم توافر أدوات مالية في السوق توفر مثل هذه الحماية.

وذكرت ان المقترح يوصي بزيادة الحد الأقصى المسموح به حاليا لمجموع القروض الاستهلاكية التي يمكن للعميل الواحد أن يحصل عليها والمحددة حاليا بحوالي 15 ألف دينار كحد أقصى دون أن يؤثر ذلك على نسبة مجموع الأقساط إلى الدخل الشهري والمحددة بـ 40٪، لافتة إلى أن ذلك الأمر سينعكس بالإيجاب على الوضع الاقتصادي في البلاد وسينعشها من خلال زيادة القوة الشرائية للعملاء خاصة لدى أصحاب الدخول المرتفعة.

وقالت المصادر ان ذلك المقترح سينهي حالة الركود التي تعيشها البنوك نظير ضعف عمليات الإقراض نظرا للشروط الائتمانية التي وضعها بنك الكويت المركزي بغض النظر عن خفض سعر الخصم الذي قام به «المركزي» خلال الآونة الأخيرة، حيث ابدت المصادر تساؤلا حول هذا الأمر قائلة «ما هي النتائج الايجابية لخفض سعر الشروط الائتمانية الثابتة دون تغيير؟» الأمر الذي يستدعي إلى ضرورة تبسيط الشروط الائتمانية بما لا يخالف القواعد الاساسية للإقراض، حتى يستفيد كل من البنوك والعملاء وتعود أرباح القطاع المصرفي الى ما كانت عليه قبل الأزمة 2008، لافتا إلى ان أرباح القطاع مازالت ضئيلة مقارنة بما كانت عليه في عهود ما قبل الأزمة نظرا للقيود الائتمانية التي فرضها البنك المركزي عليها خلال الفترة الأخيرة، وهو الآن مطالب بتعديلها بما يتناسب مع الوضع الحالي للبلاد، خاصة بعد أن أخذت جميع البنوك المحلية مخصصات كافية تحصنها من أي أزمات قد تحدث في المستقبل.

● محمود فاروق

«بيتك للأبحاث»: 4٪ متوسط نسبة التضخم المتوقعة في 2012

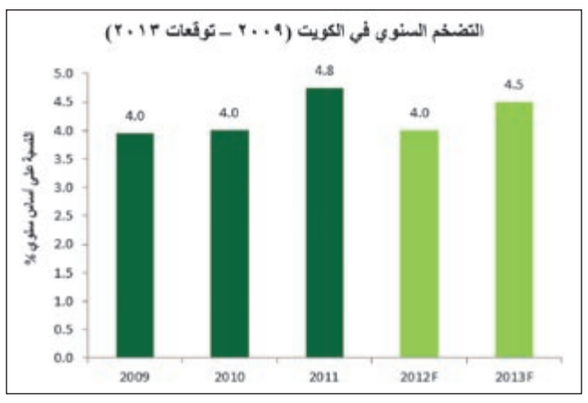

كشف تقرير أصدرته شركة «بيتك للأبحاث» التابعة لمجموعة بيت التمويل الكويتي (بيتك) عن تراجع مستوى التضخم في الكويت بشكل ملحوظ في سبتمبر الماضي ليصل إلى 1,9٪ على أساس سنوي وهو أدنى مستوى له منذ 3 سنوات، وذلك بفعل انخفاض الأسعار في قطاع الإسكان نتيجة للركود في الإيجارات والمواد الغذائية نتيجة انخفاض الأسعار العالمية، حيث تشكل المواد المستوردة من الخارج معظم نسب الاستهلاك المحلي.

وأشار التقرير إلى أن مخاطر التضخم مازالت ضئيلة نسبيا، ومن المتوقع أن يظل معدل التضخم في الكويت منخفضا في مدى يتراوح بين 2٪ إلى 4٪ على أساس سنوي في النصف الثاني من 2012 حيث بلغ منذ بداية السنة حتى الآن 3,1٪ على أساس سنوي، بينما توقع التقرير أن يكون متوسط 2012 بنسبة 4٪ على أساس سنوي، وفيما يلي التفاصيل:

وقد بين مؤشر أسعار المستهلك انخفاضا كبيرا في مستوى التضخم في سبتمبر الماضي ليصل إلى 1,9٪ على أساس سنوي (وهو أدنى مستوى له منذ النصف الثاني من 2009) وذلك من نسبة 2,8٪ على أساس سنوي في أغسطس 2012 حيث استمر قطاع الإسكان في تخفيف الضغط على التضخم. وقد انخفضت الأسعار في قطاع الإسكان والذي يشكل 26,7٪ من سلة أسعار المستهلك إلى 0,7٪ على أساس سنوي من 1,6٪ على أساس سنوي في أغسطس 2012. وقد تأثر معدل التضخم العام بصورة كبيرة من انخفاض الضغط في قطاع الإسكان نتيجة للركود الذي تشهده الإيجارات فضلا عن تراجع معدلات الأسعار في العديد من القطاعات الأخرى، وقد جاء هذا التأثير الكبير أعلى في معدله من الضغط المعاكس الذي يؤدي إلى ارتفاع معدل التضخم مثل ارتفاع أسعار السلع عالميا أو زيادة الإنفاق في قطاع المستهلك.

1,9٪ نسبة التضخم في الكويت في سبتمبر عند أدنى مستوى منذ 3 سنوات

وفي الوقت نفسه، أظهر مؤشر أسعار المواد الغذائية (ثاني أكبر مساهم في سلة أسعار المستهلك الكويتية بنسبة 18,3٪) انخفاضا ملحوظا ليصل إلى 3,8٪ على أساس سنوي في سبتمبر 2012 في حين كان بنسبة 5,7٪ على أساس سنوي في أغسطس 2012. ويرجع الانخفاض إلى حد كبير نتيجة الانخفاض الذي شهدته أسعار الحبوب والزيوت على المستوى العالمي والتي غلبت على تأثير زيادة أسعار السكر ومنتجات الألبان بينما لم تشهد الأسواق تغيرا في أسعار اللحوم. وتظهر المؤشرات انخفاض أسعار المواد الغذائية عالميا بمتوسط 8٪ لفترة العشرة أشهر الأولى من هذا العام مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي. ويعكس الانخفاض الطفيف في أسعار القمح تباطؤ النشاط التجاري، في حين انخفضت أسعار الذرة نتيجة لتراجع الطلب من قطاع الثروة الحيوانية والقطاع الصناعي. ويرجع الانخفاض في أسعار الزيوت بصورة أساسية إلى استمرار وفرة إنتاج زيت النخيل في جنوب شرق آسيا، مع ضعف الطلب العالمي على الاستيراد. وقد كان لتوافر الصادرات من زيوت الصويا وبذور عباد الشمس بأكثر من المتوقع إلى جانب التباطؤ العام في نمو الاستهلاك العالمي دورا في تلطيف أجواء التضخم في السوق. وكما هو الحال في دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى، فإن معدل التضخم الكلي في الكويت يتأثر بصورة أساسية بتقلبات الأسعار العالمية للغذاء.

ونظرا لانخفاض مؤشر أسعار المستهلك خلال الأشهر الأخيرة على خلفية انخفاض أسعار قطاعي الإسكان والأغذية المستوردة، فإننا نرى أن مخاطر التضخم ضئيلة نسبيا. ومن المتوقع أن يظل معدل التضخم في الكويت منخفضا في مدى يتراوح بين 2٪ إلى 4٪ على أساس سنوي في النصف الثاني من 2012 (منذ بداية السنة حتى الآن 3,1٪ على أساس سنوي)، ونتوقع أن يكون متوسط 2012 بنسبة 4٪ على أساس سنوي (2011: 4,8٪ على أساس سنوي)، حيث إن التدابير التي تتخذها الحكومة لضبط أسعار المواد الغذائية والوقود من خلال تقديم الدعم سيكبح ارتفاع معدل التضخم في المستقبل. وبالرغم من ذلك، فإننا نعتقد أن التضخم الكلي قد يرتفع ليصل إلى 4,5٪ على أساس سنوي في 2013 حيث بدأت أسعار السلع في الارتفاع فضلا عن زيادة نمو الاستهلاك الخاص. ونتوقع أن يكون التأثير الصافي لزيادة الرواتب إيجابيا على زيادة الاستهلاك، وهو أمر يبشر بالخير بالنسبة لتجار التجزئة ولقطاع السلع الاستهلاكية بشكل عام.

«أفييشن بيزنس» تمنح الرئيس التنفيذي لـ «الجزيرة» جائزة «الإنجاز الشخصي للعام»

حصل الرئيس التنفيذي لشركة طيران الجزيرة ستيفان بيتشلر على جائزة «الإنجاز الشخصي للعام» من قبل مجلة «أفييشن بيزنس» القيادية المتخصصة بأخبار وتقارير قطاع النقل الجوي في الشرق الأوسط، وذلك خلال حفل توزيع الجوائز السادس الذي أقيم في دبي. وقد كانت جائزة بيتشلر من بين 12 فئة قامت لجنة التحكيم المكونة من خمسة حكام بتقييم أداء الشركات وإنجازات الشخصيات المرشحة لهذه الفئات، وذلك اعتمادا على نظام تصويت لا يكشف عن أسماء الشركات أو الشخصيات المرشحة للحكام خلال عملية التقييم والتصويت، فتعتمد اللجنة على دراسة أداء الشركة وإنجازاتها.

ستيفان بيتشلر

وبهذه المناسبة، قال الرئيس التنفيذي لشركة طيران الجزيرة ستيفان بيتشلر: «لقد كانت طيران الجزيرة الأسرع نموا من بين شركات الطيران المنخفضة التكاليف في المنطقة عند انطلاقها في 2006 وذلك حتى عام 2008 حين فاق سوق النقل الجوي الإقليمي حجمه الاستيعابي. وهنا وضعت الإدارة خطة «العودة إلى الربحية» التي بدأت بتنفيذها في الربع الثاني من 2010 والتي هدفت إلى التركيز على تحقيق الربحية كل فترة مالية وليس فقط في الفترات الموسمية. وكانت النتيجة أرباحا متواصلة خلال الفصول التسعة الأخيرة، بما في ذلك تحقيق نتائج قياسية في ثمانية فصول منها. واليوم أصبحت طيران الجزيرة شركة الطيران الوحيدة في الكويت ومن شركات الطيران القليلة في المنطقة التي تحقق أرباحا مستمرة». وأضاف بيتشلر قائلا: «لقد نجحت خطة «العودة إلى الربحية» في جعل طيران الجزيرة رابحة خلال كل فصل، وأشكر فريق طيران الجزيرة على جهوده وعمله اللامتناهي، فمن دونهم لما تمكنا من إنجاح خطة «العودة إلى الربحية».

«الخليج للاستثمار» تصدر سندات بـ 500 مليون دولار

أعلنت مؤسسة الخليج للاستثمار عن تحقيق انجاز جديد في سوق السندات المقومة بالدولار الأميركي والذي يمثل عودتها لأول مرة إلى هذا السوق منذ 2005، ممثلا في نجاحها في اصدار سندات بمبلغ 500 مليون دولار لفترة استحقاق مدتها خمس سنوات، حيث حقق هذا الإصدار الحجم الائتماني المنشود من قبل المؤسسة. ويأتي هذا استمرارا لنجاح اصدارات المؤسسة المتميزة في أسواق ماليزيا وسويسرا خلال هذا العام، ويكلل هذا الاصدار نجاح المؤسسة في تنفيذ استراتيجية مركزة مكنتها من القيام بحملة تسويقية لمدة ثلاثة أيام في كل من الامارات العربية المتحدة وسنغافورة ولندن أعقبها مباشرة اصدار السندات قبيل عطلة عيد الشكر في الولايات المتحدة الأميركية. وذكرت المؤسسة في بيان صحافي ان: «الطرح الاسترشادي للسعر كان يزيد عن سعر المبادلة الفورية بمدى يتراوح بين 250 و299 نقطة أساس، وقد تمت إعادة تخفيض مداه ليتراوح بين 250 و275 نقطة أساس فوق سعر المبادلة الفورية واستقر في النهاية عند معدل 250 نقطة أساس وهذا ما يجعل العائد في حدود 3,296٪ وبفائدة سنوية قدرها 3,25٪»، لافتة الى انه تم تنظيم الصفقة من خلال أربعة بنوك هي: «ب آند ب باريباس»، و«بنك سيتي»، وبنك أبوظبي الوطني، وبنك استاندرد تشارترد. وأضافت «الخليج للاستثمار» بالقول: «مما استرعى الانتباه شدة الاقبال على الاكتتاب والذي استوعب أكثر من ضعف الحجم المطلوب مع تواجد أكثر من 100 مستثمر من آسيا وأوروبا والشرق الأوسط، وقد أسفرت المحصلة النهائية عن استئثار المستثمرين من خارج منطقة الشرق الأوسط على ما يربو على نصف السندات الكلية (وبحيث استحوذت أوروبا على 38٪ من اجمالي السندات) كما تنوعت حسابات المتعاملين فشملت اضافة الى البنوك التجارية المديرين لصناديق الاستثمار وهيئات التأمينات الاجتماعية وشركات التأمين والبنوك الخاصة والمؤسسات السيادية وقد استحوذ المستثمرون من خارج القطاع المصرفي على نحو 50٪ من السندات المكتتبة». وفي سياق تعليقه على هذه الصفقة قال الرئيس التنفيذي لمؤسسة الخليج للاستثمار هشام عبدالرزاق الرزوقي: «انه لمن دواعي سروري أن تعاود مؤسسة الخليج للاستثمار تواجدها في سوق السندات المقومة بالدولار الأميركي ويسعدني أن أنوه بدرجة استجابة المستثمرين في أوروبا وآسيا والشرق الأوسط وتفاعلهم مع المتطلبات التمويلية الفريدة للمؤسسة. ومما لا شك فيه أن هذا التجاوب انما يعكس النجاح المطرد الذي حققته مؤسسة الخليج للاستثمار خلال السنوات الماضية والذي أتوقع وبثقة أن تستمر المحافظة عليه في المستقبل. ولا شك في أن هذا الاصدار يمثل من منظور احتياجات المؤسسة التمويلية خطوة هامة نحو تعزيز التواجد المستمر لها في أسواق الائتمان المالي».

هشام الرزوقي

45,3 ألف دينار ربح «مشاريع الخليج العقارية»

أعلنت شركة مشاريع الخليج العقارية عن تحقيق صافي ربح في التسعة أشهر المنتهية من 2012 بمبلغ 45,324 ألف دينار مقارنة بخسائر بلغت 40,904 ألف دينار للفترة المماثلة من عام 2011 أي بنسبة ارتفاع 211٪. وصرح نائب رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب محمد طارق النوري بأن الشركة حققت إيرادات تشغيلية بنسبة زيادة 118٪ بسبب تأجير أكثر من 80٪ من برج الدروازة 51 وعن طريق العقار الذي تم شراؤه في شهر مايو الماضي وهو عبارة عن عقار استثماري بمنطقة حولي، في حين ارتفع إجمالي حقوق المساهمين إلى 5,629,976 ملايين دينار مقارنة بـ 5,542,672 ملايين دينار سجلت في نفس الفترة من العام 2011. وفي السياق نفسه، أوضح النوري ان ربحية السهم بلغت 0,50 فلس للسهم الواحد للتسعة شهور الأولى مقارنة بخسارة السهم التي بلغت 0,45 فلس من العام 2011.